MENA RESEARCH CENTER

مركز أبحاث ودراسات مينا

نظام ولاية الفقيه، الوجه الآخر للتطرف؛ وعلاقته بالإخوان المسلمين وتنظيم القاعدة!

أسامة هنيدي

حقوق النشر والطبع ورقياً والكترونياً محفوظة لصالح مركز أبحاث ودراسات مينا.

الملخص التنفيذي:

قد يكون المبرر الأساسي لمثل هذه الدراسة هو أنّ التطرّف، والتضييق، وغياب الحريات والديمقراطية، يُربط بشكلٍ كاملٍ أحياناً بالإسلام السنّي، في غياب لدراسات تتبعية وحديثة حول الوجه الثاني للتطرف ممثلاً بالتطرف الشيعي وتغوله في عدة عواصم عربية، متخذاً وجهاً طائفياً قبيحاً، دموياً، تكاد شواهده لا تعد ولا تحصى.

سنحاول في هذه الدراسة تتبع ذات المسار، لكن مع الإسلام الشيعي هذه المرة، وعلى وجه الخصوص ما يتعلق بنظرية الحكم في الفقه الشيعي بمثالها الأكثر حضوراً، وتجسيداً أي في نظريّة ولاية الفقيه وفق المحاور التالية:

- **ولاية الفقيه (المعنى والسياقات التاريخية لنشوئها).**
- **الخميني – الثورة الإسلامية - وولاية الفقيه.**
- **مواقف إيرانية ضد ولاية الفقيه.**
- **موقف المرجعيات الشيعية العربية من ولاية الفقيه.**
- **في ثنايا العلاقة بين ولاية الفقيه والحاكمية (إيران والإخوان المسلمين).**
- **علاقة نظام ولاية الفقيه بالقاعدة!**
- **خلاصات**

مقدمة

تقبع المنطقة العربية، وخاصة المشرقيّة منها في أتون صراعٍ سياسيٍّ حادّ اتخذ من البعد الديني لبوساً له، يتحرّك عند تحرّك الغرائز بفعل عوامل عدّة، داخلية، وخارجية، وقد أخذ هذا الصراع في العقود الماضية شكلاً صارخاً سيّما في العقد الأخير مع اندلاع ثورات الربيع العربي وحضور إيران العسكريّ في أربع دولٍ عربيةٍ وهي العراق، واليمن، ولبنان، وسورية، وفي كل تدخُّلٍ ثمّة ذرائع عدة تسوّق لها السلطة الإيرانية، كحماية المستضعفين في اليمن، وحماية المقامات المقدسة في سورية، وحماية العتبات في العراق، ومواجهة الشيطان الأكبر، وعميلته الصغرى إسرائيل في جنوب لبنان، وبشكلٍ حصريٍّ ممثّلٍ بحزب الله، الذي يسيطر على كامل الدولة اللبنانية بمنطق السلاح.

وبين وجهي الأصولية الدينية، سنية كانت، أم شيعية، خاصة لجهة المشروع السياسي ثمة تقاطعاتٍ كبيرة سنحاول استجلاءها في هذه الدراسة مع التركيز على المشروع السياسي الشيعي نظراً لأن دراستنا السابقة التي حملت عنوان «التنوير في مواجهة الأصولية - محمد شحرور أنموذجًا» حاولت التطرق إلى فكرة الحاكمية، كما نظر لها المودودي وكيف قابلها الدكتور محمد شحرور من وجهة نظر مختلفة، وهنا يجب أن نسجّل ملاحظةً أوليّةً نراها مهمة للتدليل على حالة التقاطع آنفة الذكر.

«من غير المستغرب أن يحمل كتابان لرجليْ دينٍ شيعي، مثل الإمام الخميني، وسنّي مثل أبي الأعلى المودودي نفس العنوان، وأقصد «الحكومة الإسلاميّة» مع فوارق نوعيّة طبعًا لناحية القاعدة التي يبني عليها كل منهما نظريته، المتصلة تاريخياً بأحقية الخلافة بعد وفاة الرسول، ومن ثم السياقات التاريخية، والمشروع السياسي الذي سعى كل منهما إلى تحقيقه» فما هي نظرية ولاية الفقيه؟ وما هي السياقات التي نشأت فيها؟

ولاية الفقيه: (المعنى والسياقات التاريخية لنشوئها)

شكّلت وفاة الرسول محمد حدثاً مفصليّاً حاسماً فيما تلاها من أحداث، لناحية الأحقيّة بالخلافة وعليه بدأت الخلافات تدبُّ بين صفوف المسلمين بين أحقيّة أبي بكر بالخلافة، وأحقيّة علي بن أبي طالب بها، ومنذ تلك اللحظة إلى اليوم، ما زال الخلاف قائمًا بين المشروعين اللذين اتخذا فيما بعد صيغاً سياسيةً لكل منهما.

بدايةً، يُطلق مصطلح الشيعة على الذين شايعوا علي بن أبي طالب، وقالوا بإمامته، وخلافته نصًا ووصيّةً إما جليًا وإما خفيًا، وأن الإمامة لا تخرج من أولاده، وإن خرجت فبظلمٍ يكون من غيره، أو بتقيّةٍ من عنده.[1]

وقد ارتبطت كلمةٌ ثانيةٌ بمصطلح الشيعة، فباتوا يعرفون بالشيعة الإمامية التي تعني ضرورة العصمة في الإمام، مطلق الإمام، إلى ضرورة النص عليه من الله كطريق لمعرفته فيبطل قانون الشورى، والانتخاب، ثم يحصر الإمامة في الأئمة المعصومين من أهل البيت، بدءاً من علي بن أبي طالب،

١ الشهرستاني، محمد بن عبد الكريم بن أحمد، الملل والنحل، الجزء الأول، مؤسسة الحلبي للنشر والتوزيع، القاهرة ١٩٦٨ ص١٤٦

والحسن، والحسين، ثم الأئمة من ذرية الحسين الذين نصّبهم الله تعالى قادةً لخلقه إلى يوم القيامة.[٢]

وعلى ذلك باتت التسمية «الشيعة الإمامية أو الشيعة الإثني عشرية» دلالة على الأئمة عند الشيعة كما يلي:

- علي بن أبي طالب.
- الحسن بن علي الملقب بالمجتبى.
- الحسين بن علي الملقب بالشهيد.
- علي بن زيد العابدين الملقب بالسجّاد.
- محمد الباقر الملقب بالباقر.
- جعفر الصادق الملقب بالصادق.
- موسى الكاظم الملقب بالكاظم.
- علي الرضا الملقب بالرضى.
- محمد الجواد الملقب بالتقي.
- علي الهادي الملقب بالنقي.
- الحسن العسكري الملقب بالزكي.
- محمد المهدي الملقب بالحجة القائم المنتظر.[٣]

كان لا بد من هذه النظرة التاريخية، لأنها تشكّل مدخلاً لما ستستند إليه لاحقاً نظرية الحكم الشيعية أي مسألة ولاية الفقيه. **ويعدُّ الإمام النراقي، من أوائل المنظّرين لموضوعة ولاية الفقيه، إذ حمّل الفقيه مسؤولية الولاية التي كانت للمعصوم، وعدّه نائبه، ويمكن القول إن التنظير الذي قدّمه، وما تبعه من بحوثٍ، ونقاشاتٍ، قد مهّد للخميني أن يتقدّم في نقلةٍ كبرى، وهي السعي لإقامة حكومةٍ إسلاميّةٍ يتزعّمها الفقيه العادل.**[٤]

٢ الكاتب أحمد، تطور الفكر السياسي الشيعي، من الشورى الى ولاية الفقيه، الدار العربية للعلوم، ط٣، بيروت، ٢٠٠٥ ص١٠٣

٣ الندوة العالمية للشباب الاسلامي، موقع صيد الفوائد، على الرابط

٤ التويجري، خالد بن عبد المحسن، ولاية الفقيه وتطورها، مجلة البيان، العدد ١١٦، الرياض، ١٤٣١هجري، ص٢١

الخميني: الثورة الإسلامية؛ وولاية الفقيه

بعد الإطاحة بالحكم الوطنيّ لمحمد مصدق في ١٩ آب/ أغسطس ١٩٥٣ على إثر قرار حكومته بتأميم النفط الإيراني، عادت إيران إلى الحكم الملكي المطلق، بقيادة الشاه محمد رضا بهلوي المدعوم أمريكيًا، لكن السنوات التالية شهدت العديد من الأزمات، والمشاكل التي عصفت بإيران من التعذيب في السجون، والوضع الاقتصادي السيِّئ، مروراً بنفقات البلاط الملكي، وصولاً إلى رواتب المستشارين الأمريكيين العالية، مع كل تلك الأزمات كان يحضَّر للثورة التي عاد فيها الخميني في ١٤ فبراير/شباط عام ١٩٧٩ ليعلن قيام الجمهورية الإسلامية الإيرانية.

وكان الخميني قد ألقى سلسلةً من الدروس في علوم الدين على طلاب النجف في العراق تحت عنوان: «ولاية الفقيه» التي تحولت إلى مضمون كتابه «الحكومة الإسلامية» إذ يقدم فيه الخميني وجهة نظره المتبنية لولاية الفقيه المطلقة، وتحت ذرائع شتى، الأمر الذي اختلف فيه مع كثير من الفقهاء الشيعة، داخل إيران، وخارجها، خاصةً لجهة مطلقيّة الولاية التي ستكرّس الاستبداد من جهة، ولناحية بطلان الأسانيد التي اتكأ عليها الخميني لتبرير موضوعة ولاية الفقيه من جهة ثانية.

وبالعودة قليلاً إلى ذاك التطابق لا التقاطع بين وجهي الأصولية المودودية، والخمينية، إذ كنا أشرنا إلى تطابق العنوان أي «الحكومة الإسلامية» بين الرجلين، لكن الأمر لا يتوقف عند هذا الحد، بل يتعداه إلى المضمون لديهما، وفي أكثر من مكان، الأمر الذي سيظهر لاحقًا وعلى نحو فاقعٍ في خفايا العلاقة بين تنظيم الإخوان المسلمين، والنظام الإيراني الذي سنأتي على ذكره لاحقًا.

فلنعقد ولو مقارنةً بسيطةً في الذريعة الكبرى للحكومة الإسلامية، لنكتشف أين يُلبس الدين لبوس السياسة والحكم، فالإسلام عند المودودي «ينصّ على أن الله وحده خالق الكون وحاكمه الأعلى، وأن السلطة المطلقة له وحده، أما الإنسان فهو خليفة هذا الحاكم، ونائبه، والنظام السياسي لا بد أن يكون تابعاً للحاكم الأعلى، ومهمة الخليفة تطبيق قانون الحاكم الأعلى في كل شيء، وإدارة النظام السياسي وفقا لأحكامه».[٥]

أما الخميني، ومنذ السطر الأول في كتابه، يصادر على القارئ حقّه في النقاش، والتساؤل وفحص الأفكار، ونقدها، قائلًا: «ولاية الفقيه فكرة علميّةٌ واضحة، قد لا تحتاج إلى برهان بمعنى أن من عرف الإسلام أحكامًا وعقائدَ يرى بداهتها».[٦]

والذرائع الأولية التي يسوقها الخميني، تتركز في نقطتين أساسيتين حسب زعمه:

- الأولى: استلهامُ طريقة الرسول الأعظم، لأنه شكّل الحكومة، وتزعّم إدارة المجتمع، وأرسل الولاة، وكان يجلس للقضاء بين الناس.
- أما الثانية: فهي أن الرسول استُخلف بأمرٍ من الله، من يقوم بعده على هذه المهام، وبما أن

٥ المودودي، أبو الأعلى، الحكومة الإسلامية، الدار السعودية للنشر، جدة، ١٩٨٤ ص٦٤

٦ الخميني، الحكومة الإسلامية، مكتبة الاسكندرية، بلا تاريخ، ص١

الاستخلاف كان بأمرٍ من الله، فاستمرار الحكومة، وأجهزتها كذلك بأمرٍ من الله.[٧]

وهكذا فإن الانعكاس الأساسي لهذا الكلام جاء بعد فترةٍ قصيرةٍ من عودة الخميني إلى إيران مثل رصاصةٍ انطلقت من القرن السابع عشر، واستقرت في قلب القرن العشرين، على حد تعبير محمد حسنين هيكل، حين أقرّ المجلس التأسيسيّ دستور الجمهورية الإسلامية في مئة وعشرين بنداً، ومن ضمنها بنود وصفها الأكاديمي الإيراني موسى الموسوي أبلغ وصف، حين قال: «بنود تندى لها الجباه، وتشمئزُّ منها النفوس، وتضحك منها الثكلى، بنودٌ أقرّت بولاية الفقيه، أقرت العبودية والذل للشعب، وأعطت للفقيه الحاكم السلطة المطلقة الإلهية على البشر.[٨]

إذاً، فالنظام الذي كابد الإيرانيون للخلاص منه، أي نظام الشاه، استبدل بنظامٍ مطلق الحكم مرةً جديدة، يكرّس سلطة الولي الفقيه، وسيطرته على السلطات كافة، وقد تجسّد ذلك في المادة ١١٠ من الدستور الإيراني الصادر عام ١٩٧٩، وأعطى القائد صلاحياتٍ مطلقةً نذكر بعضها:

- رسم السياسات العامة لجمهورية إيران الإسلامية، بعد التشاور مع مجمع تشخيص مصلحة النظام.
- إصدار الأمر بالاستفتاء العام.
- القيادة العامة للقوات المسلحة.
- إعلان الحرب والسلم والنفير العام.

تنصيب وقبول استقالة كلاً من:

- فقهاء مجلس صيانة الدستور.
- المسؤول الأعلى في السلطة القضائية.
- رئيس مؤسسة الإذاعة والتلفزيون.
- رئيس أركان القوات المشتركة.
- القائد العام لحرس الثورة الإسلامية.
- القيادات العليا للقوات المسلحة.
- عزل رئيس الجمهورية.[٩]

٧ المرجع نفسه ص ٢٤-٢٥

٨ الموسوي، موسى، الثورة البائسة، ٢٠٠٧، ص٢٥

٩ دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية المعدل الصادر في ٢٨ يوليو ١٩٨٩

أصوات إيرانية ضد ولاية الفقيه

لم يكن الإجماع على نظرية ولاية الفقيه حاضراً في أيٍّ مرحلةٍ من مراحل ظهورها، وتطورها لا كما يظن بعضهم بأن النظرية تحظى بإجماع الشيعة عمومًا سواء داخل إيران أم خارجها. فأصدقاء الخميني الذين دافعوا عنه عندما سُجِن، كانوا من أوائل المعترضين، وبمستوياتٍ مختلفةٍ على السياسات التي اتبعها بعد انتصار الثورة، ومحاولة تكريس السلطة المطلقة، عبر نظرية ولاية الفقيه، ومن ثم توالت الاعتراضات لدى علماء الشيعة في العراق، ولبنان، وما زالت إلى اليوم لا تعترف بمندرجات تلك النظرية، وتعترف بنقصانها حينًا، وانحرافها حينًا آخر.

ومن أهم المعترضين على ولاية الفقيه كما وردت عند الخميني، كان آية الله محمد كاظم الشريعة مداري المولود في تبريز ويعدُّ واحدًا من أهم مراجع الشيعة الذي لم يصوت لا هو ولا شعب تبريز حينها لصالح الدستور الإيراني، وقد عبر عن ذلك صراحةً في حديث لجريدة الوطن اللبنانية عام ١٩٧٧ بالقول: «لا يجوز أن يحكم فرد واحد، أو طبقة واحدة، فللشعب أن ينتخب ممثليه في البرلمان بالاقتراع الحر».[١٠]

ولا يمكن إغفال تلك المعارضة الشهيرة التي أبداها حسين علي منتظري الذي كان منظّرًا لولاية الفقيه وهو من اختاره الخميني بعد الثورة لمنصب نائب القيادة العليا، لكن منتظري لم يكن مقتنعاً بالولاية المطلقة، وإنما كان يود حصرها في المسائل الدينية، وعدَّ نظرية النيابة العامة عن الإمام المهدي، نظريةً ظنيّةً استنبطها بعض الفقهاء في القرن الرابع الهجري، فقابله الخميني بعزله من منصبه، وفرض الإقامة الجبرية عليه.[١١]

واستمر الجدل حول فكرة الولاية المطلقة للفقيه التي تفتقر إلى السند النصيّ عند كثير من علماء الشيعة سواء كان قرآنًا أم روايةً، ويوضح السيد كمال الحيدري ذلك نقلاً عن الإمام الخوئي أحد أهم المراجع الشيعية الذي يسند للفقيه مقام الإفتاء، والإفتاء درجة من درجات الولاية، ويؤكد أنه لا يعتقد بولاية الفقيه المطلقة في حصر الغيبة كالولاية الثابتة للنبي.[١٢]

بل إن الإمام الخوئي يفكر في المسألة بمنهج عقلي يحاكي قصور العقل البشري عن الإحاطة بمهامٍ جسيمةٍ كالتي تفترضها الولاية المطلقة، فيقول في كتابه «التنقيح في شرح العروة الوثقى» «أما الأعلميّة المطلقة، التي هي المعتبرة في باب التقليد، فلا يحتمل اعتبارها في المقام، فإن لازم ذلك أن تكون الولاية على مجهول المالك، ومال الغيب والقصّر من المجانين، والأيتام والأوقاف التي لا متولي لها، والوصايا التي لا وصي لها، كلها راجعة إلى شخص واحد، ومن المستحيل عادةً قيام شخص واحد للتصدي لجميع تلك الأمور على كثرتها في الأماكن المختلفة».[١٣]

وإذا كانت المسألة قد قوبلت من المراجع الشيعية الإيرانية بهذا الشكل، فما هو موقف المرجعيات

---

١٠ ولاية الفقيه وتطورها، سبق ذكره ص٣٤-٣٥

١١ بشير، خالد، ٦ معارضين من علماء الشيعة لولاية الفقيه.. لماذا رفضوها، موقع حفريات ٢-٤-٢٠١٩ على الرابط

١٢ الحيدري، كمال، رأي السيد الخوئي في ولاية الفقيه ٢٨- أبريل ٢٠١٦ ، رابط اليوتيوب

١٣ ولاية الفقيه في الأمور الحسبية، مركز الإمام الخوئي، نيويورك على الرابط

الشيعية العربية في المسألة، وكيف كانت مواقف أبرزهم من ولاية الفقيه؟ سيما إبان انتصار الثورة الإسلامية في إيران وما بعدها؟

مواقف المرجعيات الشيعية العربية من ولاية الفقيه

لم تكن مسألة ولاية الفقيه المطلقة كما رآها الخميني محل إجماع عند كبار علماء الشيعة العرب فضلًا عن كل ما ذكرناه مسبقًا من نقد وجه للنظرية من قبل المرجعيات الشيعية في إيران، ذلك أن المستند لدى كل منهما يكاد يكون واحداً، وهو غياب الدليل النصي على ذلك، مع الأخذ بالحسبان إجماعهم على مسألة الولاية كما يراها الشيعة، لكن خلافاتهم كانت على حدود تلك الولاية خاصةً مع تطورات الحياة، وإيمان معظمهم بحصر الدور الديني في حدود الإفتاء وعدم تدخله في دهاليز السياسة، ورفضهم لما أسماه بعضهم انحرافاً في الدين وتكريساً لسلطةٍ مطلقة في ظل تطور الديمقراطيات الغربية.

ومن أهم الأصوات التي عبرت عن ذلك المرجع الشيعي اللبناني محمد جواد مغنية، الذي قال يوماً:

إن الولاية الثابتة للإمام قطعاً وبضرورة المذهب هي الولاية المحمديّة وغيرها يفتقر إلى دليل قطعيّ.[١٤]

تلك العبارة، وردت على شكل كتابٍ كامل كتبه مغنية في أواخر حياته حمل عنوان «الخميني والدولة الإسلامية»، فنّد فيه الأساس الذي استند إليه الخميني في طرحه لمفهوم الولاية المطلقة. أما العلّامة الراحل والرئيس السابق للمجلس الإسلامي الشيعي الأعلى في لبنان محمد حسين فضل الله، فقد جاء موقفه متوافقاً مع ما سبق ذكره من مواقف لا سند فيها للولاية المطلقة إذ يوضح السيد فضل الله موقفه من المسألة بالقول:

«إننا نرى أن للفقيه المجتهد الولاية والسلطة على إدارة شؤون الناس العامة لما يحتاج إليه في ولايته، وهي خصوص ما يرجع منها إلى النظام العام الذي يتوقف عليه توازن الحياة للمسلمين وغيرهم، بما يحفظ مصالحهم السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية والأمنية ونحوها، وبما يقوم به نظام حياتهم كمجتمع، كذلك فإن له الولاية على الأفراد الذين فقدوا وليهم كالقاصرين والمجانين. هذا، وحيث يُصدر الفقيه أمراً تجب طاعته، ولا يجوز الخروج عليه فيما هو ولي عليه، وفي حدود المنطقة التي يعمل ولايته فيها، شرط أن يكون صادراً بعد التشاور مع أهل الخبرة. أما إذا لم يتوقف حفظ النظام العام على ولايته، أو لم تكن له سلطة في منطقة أخرى خارج منطقة سلطة الولاية، فلا ولاية له في ذلك المورد. وبكلمة واحدة: إن الولاية عندنا للفقيه العادل لا تثبت بالنصوص من الكتاب والسنة، بل من قاعدة حفظ النظام إذا توقف عليها، فيدور الأمر مدار ذلك وجوداً وعدماً».[١٥]

ومن الشخصيات البارزة التي وقفت موقفًا واضحًا ضد ولاية الفقيه، يبرز اسم السيد علي الأمين الذي عنون أحد كتبه «ولاية الدولة أو ولاية الفقيه»، ويَعُدُّ الأمين في أكثر من موضع أن ولاية

---

١٤ مغنية، محمد جواد، فلسفة التوحيد والولاية، مركز مطبوعات دار التبليغ الاسلامي، قم، إيران، بدون تاريخ ص١٧٣

١٥ فضل الله، محمد حسين، فقه الشريعة، دار الملاك للطباعة والنشر، ط٩، بيروت، ٢٠١١ ص١٧ وما بعدها

الفقيه على تقدير القول بها ليست ولايةً عابرةً للحدود والأوطان، وهي تلزم من آمن بها في موطنها، في إشارة إلى محاولة التمدد التي تحاول إيران فرضه على الشيعة العرب ويتساءل الأمين في هذا الصدد:

كيف يمكن أن تكون للولي الفقيه ولاية علينا ونحن خارج إيران ولا نملك فيها حق التصويت؟!

ثم يعود السيد الأمين بالمسألة إلى جذورها، ليقول: إن جذور النظرية تعود إلى الأشخاص فاقدي الأهلية وليست أبداً ولاية بالمعنى السياسي، بل بمعنى الحاجات لأشخاص غير قادرين على القيام بشؤونهم، لكن عندما يصبح الشخص مكلّفاً فلا ولاية عليه لا من فقيه ولا من غيره.[١٦]

ولم تخرج أفكار السيد هاني فحص وكتاباته عن هذا الإطار، وهو أيضًا من المفكرين الشيعة التقدميين جداً بآرائه، وطروحاته المنفتحة على العصر، والتقدمية جداً في مجملها، وهو يعلن صراحةً أن ولاية الفقيه ولايةٌ سياسيةٌ تتذرع بالدين، أي أنها تبحث عن ذرائع دينية لجعل الولاية جزءاً من العقيدة، ويتابع بالقول:

إن الجهود تعاظمت وتضاعفت بعد الإمام الخميني لتحويل نظرية ولاية الفقيه إلى أصلٍ من أصول العقيدة الشيعية، فالحوزة مكان علمي يمنح معرفةً والدولة مكانٌ سياسيٌ سينتج سلطةً وتسويغاً، فلا يجوز التطابق بين الدولة والحوزة، لأن في ذلك قطعا للحوزة عن وظيفتها المعرفية، ومصادرة لها من قبل الدولة.[١٧]

في ثنايا العلاقة بين ولاية الفقيه والحاكمية (إيران والإخوان المسلمين)

نشرت صحيفة نيويورك تايمز الأمريكية في شهر أغسطس/آب من عام ٢٠٢٠ خبراً حول مقتل الرجل الثاني في تنظيم القاعدة، الملقب أبو محمد المصري واسمه الحقيقي عبد الله أحمد عبد الله، وهو متهم بالتخطيط لتفجيريْ السفارة الأمريكية في كينيا، وتنزانيا.[١٨]

قد يبدو الخبر عادياً، ولكن غير العادي أن يحصل ذلك في العاصمة الإيرانية طهران، إذ سيتبادر إلى الذهن مباشرةً، وفي ظل أجواء الاستقطاب الطائفي في الشرق الأوسط سؤالٌ من قبيل: ماذا يفعل واحد من قيادات تنظيمٍ إسلاموي سنيٍّ في إيران الشيعية في هذا المناخ؟ والحقيقة إن هذا سيحدث فقط لغير المتتبع لمسار العلاقة بين وجهي الأصولية، وأقصد السنية، والشيعية، التي كنا قد أشرنا إليها لا بوصفها تطابق المصادفة بين عنوانين للمودودي والخميني تحت مسمى «الحكومة الإسلامية»، بل إنه تطابق يكاد يستند إلى جملة من الروايات والاجتهادات الفقهية التي وإن اختلفت مرجعياتها، إلا أن مشروعها السياسي لا الديني فاقعٌ جداً.

والمدقق في العلاقة بين الإسلام السياسي بشقيه السنّي، والشيعيّ، ربما لن يفاجأ، ذلك أن العلاقة قديمة، ومرت بمحطاتٍ عديدة، سنحاول في هذه السطور التعريج على بعضها. يمكن الحديث عما

---

١٦ لقاء مع السيد علي الأمين على قناة روتانا خليجية على الرابط

١٧ كوثراني، وجيه، هاني فحص سيد الدولة بولائها الوطني لا الطائفي، موقع جنوبية، ٣٠ ديسمبر ٢٠١٥ على الرابط

١٨ موقع BBC باللغة العربية، ١٤ نوفمبر ، تشرين الثاني ، ٢٠٢٠ على الرابط

يشبه بدايات التناغم بين التيار الإخواني، وتيار ولاية الفقيه الذي حمل جملة من المحطات، ومن ذلك اللقاءات التي حصلت بين حسن البنا مؤسس جماعة الإخوان، والشيخ محمد تقي الدين القمي، ومن ثم مع آية الله الكاشاني بين عامي ١٩٤٧ و١٩٤٨ حيث تمحورت تلك اللقاءات حول التقريب بين المذاهب، ويعد مجتبى نواب صفوي مؤسس «مجتمع أنصار الإسلام « أول من دشن عملية التقارب بين منظمة شيعية وجماعة الاخوان.[١٩]

ولعل من واجبنا التذكير بأن «الخامنئي» كان قد ترجم بعض كتب سيد قطب إلى الفارسية حيث لاقت أفكار قطب صدىً ايجابياً جداً لدى «الخميني»؟ تماماً كما حصل لسيد قطب عندما قرأ المودودي، والسبب في ذلك بسيط وهو إجماعهم على فكرة الحكومة الإسلامية، والولاية، ونقد الغرب، وعدم جواز فصل الدين عن السياسة.

ويشير يوسف ندى، وهو المسؤول عن الاتصالات الخارجية، والدولية في جماعة الإخوان المسلمين إلى مراحل تلك العلاقة حتى ما قبل انتصار الثورة الإسلامية، عبر زيارتين قام بهما وفدان إخوانيان من مختلف الدول العربية إلى باريس بين عامي ١٩٧٨ و١٩٧٩ لدعم مواقف الخميني وحركته.[٢٠]

ولا يمكن إغفال الابتهاج الإخواني بوصول الخميني إلى السلطة في إيران، الذي تجلّى بوضع صورة الخميني على صفحة غلاف مجلة الدعوة الصادرة في آذار/مارس عام ١٩٧٩. وهي المجلة الرئيسة لجماعة الإخوان في مصر..

ولدى اندلاع الحرب الإيرانية العراقية بعد عام واحد من انتصار الثورة الإسلامية في إيران، صدر بيان باسم الإخوان المسلمين، يتهمون فيه صدام حسين، إذ إن الهدف الأساسي لهذه الحرب هو ضرب الحركة الإسلامية، وإطفاء شعلة التحرير الإسلامية التي انبعثت من إيران حتى إن مجهودات الإخوان تركزت حينها للاتصال بالملك فهد بن عبد العزيز لإقناع العراق بوقف الحرب.[٢١]

وعند اندلاع ثورات الربيع العربي، كانت إيران من الداعمين لمشروع الإخوان المسلمين السياسي فعند وصول الرئيس محمد مرسي إلى الحكم في مصر، بعد الثورة التي فجرها الشباب المصري المدني، وامتطاها الإخوان، ولاحقاً العسكر، يشير الكاتب فهمي هويدي إلى رسالة وجهها علماء إيرانيون دعوا فيها الرئيس مرسي لتطبيق ولاية الفقيه، ويعدّها محاولةً لزجِّ الدين في معترك السياسة، عبر تدخل هيئة الأزهر، لكن المادة الرابعة من الدستور المصري الجديد، أتت لتنسف تلك الفكرة، وتعطي للأزهر اختصاص نشر الدعوة الإسلامية، وعلوم الدين، واللغة العربية في مصر، والعالم، على أن يؤخذ رأي هيئة كبار العلماء في الشؤون المتعلقة بالشريعة الإسلامية.[٢٢]

---

١٩ رصاص، محمد سيد ، الاخوان المسلمون وإيران الخميني – الخامنئي ، دار جداول ، بيروت ، ط١ ٢٠١٣ ص٩١

٢٠ قناة الجزيرة، برنامج شاهد على العصر على الرابط

٢١ بنت محمد الشريف، مي، موقف الاخوان المسلمين من المواجهة السعودية الإيرانية، مركز سمت للدراسات ١٣ نوفمبر٢٠١٧ على الرابط

٢٢ هويدي، فهمي، ولاية الفقيه لا تلزمنا، على الرابط

علاقة نظام ولاية الفقيه بالقاعدة!

أما عن تلك العلاقة بين النظام الإيراني، وتنظيم القاعدة الإرهابي، التي شهدت محطات مهمة خاصة بعد أحداث ١١ سبتمبر/أيلول ٢٠٠١، فقد حددت مجلةforeign affairs الأمريكية في مقالٍ منشورٍ في ١١ شباط/فبراير ٢٠١٥ نقطة تحول في العلاقة بين طهران، وتنظيم القاعدة عبر الإفراج عن عدد من قادة التنظيم، المحتجزين لديها، والسماح لهم بالتنقل داخل إيران، ومنهم أبو الخير المصري، نائب زعيم التنظيم أيمن الظواهري الذي شكّل مجلساً قيادياً مع سيف العدل وأبي محمد المصري (الذي أشرنا إلى عملية اغتياله في طهران في بداية هذا الفصل)، ولذلك جاء تصريح وزير الخارجية الأمريكي السابق مارك بومبيو الشهير إذ ذكر فيه أن للظواهري نُوّاباً في إيران.[٢٣]

وفيما يسبق كلام بومبيو ليؤكده، كان اللواء في الحرس الثوري الإيراني سعيد القاسمي قد أقر بتعاونٍ مع تنظيم القاعدة، وتدريب عناصرها قبل عدة سنوات، كما أقر معاون السلطة القضائية في إيران، محمد جواد لاريجاني في مقابلة مع التلفزيون الإيراني بتاريخ ٣٠ أيار/مايو ٢٠١٨، بأن إيران سهلت مرور عناصر تنظيم القاعدة الذين نفذوا هجمات أيلول/سبتمبر في نيويورك، كما يمكن التوقف عند مضمون بعض الوثائق التي نشرتها وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية، التي حصلت عليها في مخبأ زعيم التنظيم أسامة بن لادن، بعد عملية اغتياله في باكستان عام ٢٠١١، ومنها ١٩ صفحة في العلاقة بين التنظيم وإيران، بينها وثيقة يشير فيها عضو بارز في التنظيم، إلى أن إيران مستعدة لتوفير كل ما يحتاجه التنظيم من أموالٍ، وأسلحة، ومعسكرات تدريب، مقابل أن تقوم الجماعة بالهجوم على مصالح أمريكية في المملكة العربية السعودية، والخليج. [٢٤]

خلاصات

كثيرةٌ هي الدروس التي يعلّمنا إياها التاريخ، ولعلّ من أهم تلك الدروس، هو درس التنوع ، التنوع الذي ترفضه كثيرٌ من الجماعات السياسية التي تتلطّى بالدين، لتروّج لأحاديتها، وديكتاتوريتها، وتعتمد على تفسيراتٍ بشريةٍ قابلة للنقد، والنقض، بحيث تريد صياغة مجتمعاتها على صورة الفرد الحاكم المطلق، ومثاله، تارةً بوصفه خليفةً لله على الأرض، أو وليّا فقيهًا على كل البشر، بانتظار عودة إمامٍ غائب، وتارةً أخرى على هيئة تحكيم نصٍّ دينيٍّ في الشؤون الدنيوية، واجتراح نظرية حكمٍ سياسيّ لا أصل لها في النص، إذاً، يكاد يكون الماضي هو القاسم المشترك الأكبر بين تياري الإسلام السياسي السني منه، والشيعي.

فنظرية ولاية الفقيه كما رأينا في سياق البحث، لا تحظى بإجماع علماء الشيعة، سواء داخل إيران، أم خارجها، كما أنها تكرس حركة مضادة للتاريخ، والقيم الإنسانية العليا، فإذا تحدثت عن الديمقراطية كنظامٍ سياسيٍّ مدنيٍّ، ستجد نفسك في نظام ولاية الفقيه تحت حكم فرديٍّ مطلق وإذا تحدثت عن حرية التعبير، ستسمع أنات المعتقلين المنتقدين لنظام الولاية، وإذا نطقت بالتنوع

---

٢٣ موقع اندبندنت عربية ١٢ مارس- آذار ٢٠٢١ على الرابط

٢٤ قادة إيرانيون سبقوا بومبيو، نعم تعاونا مع القاعدة، العربية. نت ١٣ يناير ٢٠٢١ على الرابط

جاءتك شكوى عرب الأهواز المضطهدين في ذلك النظام، وإذا تحدثت عن حسن الجوار واحترام السيادة، يأتيك صوت من بلاد ولاية الفقيه ليتفاخر باحتلاله المباشر، وغير المباشر لأربع عواصم عربية.

إن هكذا نظام يسبح عكس التيار، ويأخذ معه الشعب الإيراني المبدع، رهينة تحت وطأة الاستبداد، والتنكيل به، ولا يظنّ أحدٌ أن الكلام الذي ورد في هذه الدراسة إنما يهدف للنيل من الشعب الإيراني المشهود له بالإبداع، والكفاءة في عديد المجالات، إنما هو دفاعٌ عن حق هذا الشعب ضد تلك الديكتاتورية المتمثلة بولاية الفقيه، ولعل الأصوات التي تخرج بين الحين والآخر في المدن الإيرانية، تمثل نزوع هذا الشعب نحو التحرر من هذا النظام، إذ لا مستقبل في قادم الأيام، وإن طالت قليلاً، إلا لمن ينتصر للتنوع، والديمقراطية، والحرية.

المصادر والمراجع:

١- محمد بن عبد الكريم الشهرستاني، الملل والنحل، الجزء الأول، مؤسسة الحلبي للنشر والتوزيع، القاهرة ١٩٦٨

٢- أحمد الكاتب، تطور الفكر السياسي الشيعي، من الشورى إلى ولاية الفقيه، الدار العربية للعلوم، ط٣ بيروت ٢٠٠٥

٣- أبو الأعلى المودودي، الحكومة الإسلامية، الدار السعودية للنشر، جدة ١٩٨٤

٤- محمد أحمد الخميني، الحكومة الإسلامية، مكتبة الإسكندرية، ١٩٧٠

٥- موسى الموسوي، الثورة البائسة، طبعة مجانية،٢٠٠٧

٦- دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية المعدل، ١٩٨٩

٧- محمد جواد مغنية، فلسفة التوحيد والولاية، مركز مطبوعات دار التبليغ الإسلامي، قم/ إيران

٨- محمد حسين فضل الله، فقه الشريعة، دار الملاك للطباعة ط٩ بيروت ٢٠١١.

٩- محمد سيد رصاص الإخوان المسلمون وإيران الخميني / الخامنئي دار جداول بيروت ط١ ٢٠١٣